ستوكهولم: الرفيق الدكتور صالح ياسر في ندوة جماهيرية

البلاد تحتاج الى بديل عابر للمحاصصات الطائفية والاثنية وخنادقها المتقابلة

طريق الشعب – ستوكهولم-

يوم 2012/6/17 أقامت منظمة الحزب الشيوعي العراقي في السويد ندوة جماهيرية في العاصمة السويدية ستوكهولم أستضافت فيها الرفيق الدكتور صالح ياسر عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، تم فيها الحوار حول آخر تطورات الوضع السياسي في البلاد ونتائج المؤتمر الوطني التاسع للحزب والذي أختتم أعماله في 13 أيار الماضي. وبعد الترحيب بكافة الحضور من الضيوف والأصدقاء والرفيقات والرفاق، وقف الجميع حدادا على ارواح شهداء حزبنا وشعبنا وضحايا الإرهاب، وأخرهم الرفيق الشهيد نصير محسن,. وفي مقدمة قصيرة للرفيق محمد الكحط قال فيها ((كما تعلمون فقد شهدت الأشهر التي سبقت انعقاد المؤتمر نشاطا كبيرا من قبل منظمات الحزب ورفاق وأصدقاء وجماهير الحزب لدراسة مشاريع وثائق المؤتمر ونشرت المساهمات في صحافة وموقع الحزب، كما كانت أمام مندوبي المؤتمر وخضعت الملاحظات والمقترحات للتصويت وفاز منها من حصل على الأصوات الكافية وبروح الديمقراطية، وهكذا كانت نتائج المؤتمر هي حصيلة أجتهاد ونقاش المندوبين جميعا، وها قد تم نشر جميع وثائق المؤتمر بصيغتها التي أقرها المؤتمر، لتكون منهاج عمل لتحقيق مصالح الشعب والوطن، وكما شاهدنا ولأول مرة يتم عقد المؤتمر بشكل علني حيث كانت جلسة أفتتاح

المؤتمر عبارة عن عرس تضامني رسمي وشعبي في ظروف صعبة ومعقدة تحيط بالعراق والحزب، حيث عانى حزبنا في الفترة التي سبقت المؤتمر كما عانت النشاطات والفعاليات الجماهيرية الأخرى من المضايقات والمشاكسات أحيانا من قبل السلطات الحكومية لكن حزبنا ماضيا بنشاطه من أجل وطن حر وشعب سعيد لا توقفه عن نهجه سلطات ولا حكام فتاريخه النضالي والوطني المشرف وعطاؤه الذي لا ينضب وأصرار وحماس رفاقه وأصدقائه يبددان الهواجس والظلمات وتنير الطريق لشعبنا لتحقيق أمانية للعيش في كرامة.

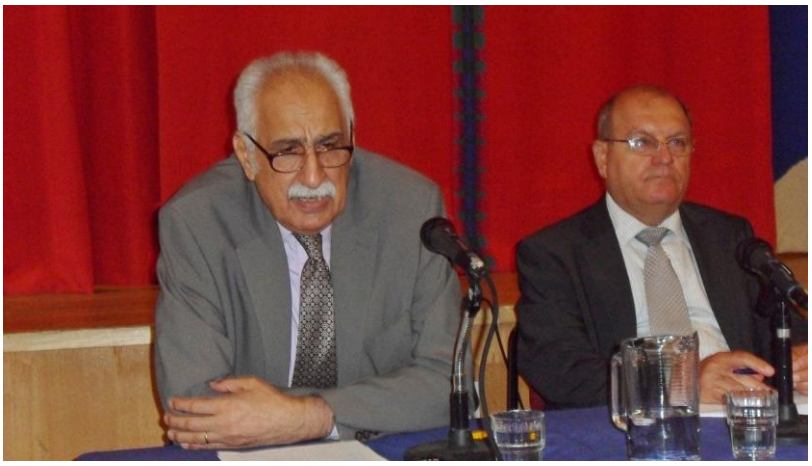

لقد كان المؤتمر محطة نضالية دستورية لتدقيق مسيرته وإعادة تقييم الواقع العراقي وتعقيداته، ومن خلاله يمكن رسم صورة للمستقبل وطبيعة النضال الذي تتطلبه المرحلة، وهكذا كان شعار المؤتمر (دولة مدنية ديمقراطية اتحادية عدالة اجتماعية) بسيطا واضحا معبرا، مؤمنا بالمستقبل وبالديمقراطية والثقة بقدرات شعبنا بكافة فصائله على السير بالعملية السياسية قدما من أجل إرساء أسس البناء الديمقراطي. لا يخفي عليكم جميعا تعقيدات الوضع السياسي وملابساته فالقوى المتنفذة لازالت تقود البلاد من أزمة الى أخرى بسبب نظام المحاصصة السيء الصيت، والتعنت والتشبث بالمصالح الذاتية الضيقة بعيدا عن الحرص على وحدة الوطن وتحقيق مصالح الشعب الذي لازالت طبقاته الكادحة الفقيرة والمتوسطة تعاني من الحرمان وتعثر الخدمات والصعوبات المعيشية والتهميش.)) ومن ثم رحب بأسم الجميع بالرفيق الدكتور صالح ياسر (أبو سعد) ليلقي الضوء على نتائج المؤتمر الوطني التاسع وآخر تطورات الوضع السياسي في العراق.

وبعد أن شكر الرفيق أبو سعد منظمة السويد والحضور الكريم، **أشار الى ان** مداخلته تتمحور **أساسا** للحديث **حول اعمال المؤتمر الوطني التاسع**، عليه تركز الحديث على اربعة محاور: **السمات الأساسية للوضع الراهن** الذي انعقد في ضوئه المؤتمر **واهمية انعقاده**؛ تقديم خلاصات مكثفة عن **الوثائق التي ناقشها المؤتمر، انتخابات اللجنة المركزية الجديدة، وفي المحور الاخير، الرابع**، تقديم **خلاصة للمهمات** التي بلورها المؤتمر.

بدأ حديثه عن المؤتمر الوطني التاسع والسمات الأساسية التي أنعقد في ظلها حيث أشار أن أنعقاده ليس فقط كونه استحقاقا دستوريا بل أن ظروف البلد السياسية المعقدة و تفاقم الصراعات المدمّرة بين القوى المتنفذة من اجل السلطة والنفوذ وعجزها عن إيجاد الحلول؛ والصراع على شكل ومحتوى الدولة العراقية الجديدة، وتنامي الاستقطابات الطائفية، و**تفاقم** معاناة أوسع الأوساط الكادحة تحت وطأة الإرهاب وسوء الخدمات وتردي الكثير منها اضافة الى الفساد المستشري الذي اصبح "مؤسسة" يصعب القضاء عليها، وتعاظم التدخلات الخارجية، بالأضافة الى الوضع العالمي والعربي وما جرى من تغييرات في المنطقة بعد أرهاصات وتطورات الربيع العربي، كل ذلك كان يتطلب منا تدقيق مواقفنا وتكتيكاتنا السياسية، وإغناء خطنا السياسي العام، وفي **إبتكار** وسائل آليات عمل جديدة، تنسجم مع ما أفرزته التجربة من خبرة ومعرفة وما لخصه الحزب من دروس طيلة السنوات الخمس المنصرمة.

وأشار الى أن الوثائق الثلاث التي صدرت عن المؤتمر: التقرير السياسي والبرنامج والنظام الداخلي وغيرها تم أقرارها أستنادا الى المرجعيات الأساسية وهي وثائق المؤتمر الثامن للحزب المنعقد في 2007م، وخلاصة تجربة الحزب

خلال الفترة الماضية وتقييم الحزب لنضاله وللواقع العراقي والعربي والعالمي وما حصلت من تطورات بعد الأزمة الأقتصادية البنيوية العالمية العميقة منذ سبتمبر 2008م حتى الآن، كذلك فأن مشاريع الوثائق قد تم طرحها للنقاش الحزبي الداخلي والجماهيري وساهمت أعداد كبيرة من الرفيقات والرفاق والأصدقاء وقطاعات عديدة من المثقفين والاكاديمين والمتخصصين في إغنائها، وقسم منها هذه المساهمات دخلت ضمن تعديلات التقرير والبرنامج والنظام الداخلي، والملاحظات الأخرى ستوظف لاحقا في عمل الحزب والمختصات.

وتحدث بشيء من التفصيل بخصوص التقرير السياسي الذي تضمن **التقرير عرضا تحليليا انتقاديا للتطورات الاقتصادية الاجتماعية** التي شهدتها البلاد في الفترة منذ انعقاد المؤتمر الوطني الثامن لحزبنا (10-2007/5/13) ولغاية انعقاد المؤتمر الوطني التاسع، وحدد مواقف الحزب منها. بالمقابل **حدد التقرير الاتجاهات العامة التحولات الطبقية – الاجتماعية** في المرحلة الراهنة وأشار الى أن **بنية المجتمع العراقي ومكوناته الطبقية تعرضت إلى تبدلات متواصلة** فرضتها حالة عدم الاستقرار، **وأطلقت** حراكاً اجتماعياً. كما اشار الى استنتاج التقرير بشان تحديده للسمة المميزة للأقتصاد العراقي كونه **اقتصادا مشوها، ريعيا وحيد الجانب، تابعا اضافة الى طابعه الخدماتي**. ومثل هذا النوع من الاقتصاد لا يمكن ان يفرزَ الا **استقطابا اجتماعيا وطبقيا، معلمه الأساسي هو هيمنة البرجوازية الطفيلية والبيروقراطية مع الكومبرادور**.

وحمل سلطات الاحتلال مسؤولية ذلك كونها كيفت الاقتصاد العراقي للتحولات التي تنتج هكذا وضع يخدم مصالحها مستقبلا، اضافة الى ممارسات القوى المتنفذة التي هيمنت على السلطة منذ 2003، كما تحدث عن نظام المحاصصات الطائفية- الاثنية وما تركه من اثار. واستنادا الى هذا **التحليل الانتقادي لتطور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية استنتج التقرير بأنه ليست هناك من حلول سحرية سريعة للمشكلات الفعلية التي يعانيها الاقتصاد العراقي.**

ولم يكتف التقرير السياسي بعرض الواقع بل قدم البديل لهذا الواقع، وهو الاصلاح المطلوب، عبر مراجعةٍ تقيمية نقدية لمسار العملية السياسية، ومعالجةِ الازمةِ العميقة، التي يعيشُها بلدُنا. تحتاج البلاد اذن للخروج من ازمتها البنيوية الى الرهان على مشروع عابر للمحاصصات، مشروع وطني ديمقراطي تلعب فيه القوى المعنية بهذا المشروع دورها المطلوب للخروج من دوامة المحاصصة وتغيير موازنات القوى لبناء توازن وطني جديد. وأكد المتحدث على أن **مشروع الدولة الحديثة**، الديموقراطية والعصرية، لا يزال مطروحا للتنفيذ باعتباره **المخرج**

الوحيد، الممكن والمقبول، من الأزمة البنيوية الراهنة التي تواجهها بلادنا. فقد **دللّت** تجربة السنوات الماضية انه لا وجود لوحدة وطنية حقيقية وثابتة خارج مشروع الدولة الديمقراطية العصرية.

وفي حديثه عن البرنامج اشار الرفيق ابو سعد الى بعض المنطلقات **الضرورية** لفهم جوهر التعديلات التي ادخلت على البرنامج من بينها ان البرنامج ليس جامدا بل يتغير بأستمرار مع التغيرات التي تحصل في الحياة والمجتمع والثقافة ويستفاد منها لصياغة أهدافه، وان يبنى على أسس نظرية وسياسية وعملية مترابطة، وان يصاغ ليعبر عن مصالح الطبقة العاملة والكادحين وشغيلة اليد والفكر، واشار الرفيق ابو سعد الى انه وبالملموس **جرى تدقيق ابواب البرنامج وحقوله واغنائها بما ينسجم مع المتغيرات التي طرأت على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي و الخدمي خلال السنوات الخمس التي اعقبت المؤتمر الوطني الثامن،** بالاستفادة مما توفر لدى الحزب خلال هذه السنوات من معلومات ودراسات قريبة من الواقع وملامسة لمعطياته و ظواهره المختلفة.

كما أوضح بعض التغييرات التي جرت على النظام الداخلي، كي يتجاوب مع تطور الحياة الداخلية للحزب وما تحقق من تطور في بنيته الداخلية وما استخلصة من دروس على صعيد الممارسة التنظيمية، فهما أداة لتنفيذ سياسة الحزب، كما اشار الى استحداث **لجنة للرقابة المركزية.** وتحدث بالتفصيل عن عدد المندوبين ونسب تمثيلهم لطبقات وفئات المجتمع العراقي، وأعمارهم والتجديد الحاصل في تركيب القيادة الجديدة، وكيفية أنتخابها.

اما المحور الثالث من حديثه فكرسه الرفيق ابو سعد الى الحديث عن انتخابات اللجنة المركزية وكيف جرت حيث تمت بطريقة شفافة وطبقا لقواعد النظام الداخلي، كما تحدث عن توسيع قوام هذه الهيئة والمبررات لذلك اضافة لنظام الكوتا الذي خصص للشباب والنساء، وصعود رفاق جدد الى قيادة الحزب. وكل هذه الخطوات كان الهدف منها تعزيز القيادة الجماعية وتنويع البنية العمرية مما يسمح بالتواصل بين الاجيال.

وفي الفقرة الأخيرة تحدث الرفيق عن المهام الآنية التي يعمل الحزب على تحقيقها، وحددها التقرير السياسي بست مجموعات: تنظيمية؛ فكرية، جماهيرية، نشاطنا ضمن التيار الديمقراطي، الاعلام، وأخيرا مهمات **الدفاع عن الحقوق السياسية والمدنية والحريات التي يكفلها الدستور**. واكد الرفيق انه لا فائدة مرجوة دون أن تتحول القرارات والبرامج والمهام الى قوة مادية مؤثرة من خلال نشاط جماهيري

فعال. وأكد على ضرورة الإسهام الفعال في تطوير قوى التيار الديمقراطي والقوى اليسارية التي يمكن ان تشكل عامل مؤثر في الحياة السياسية العراقية.

وكتقييم إجمالي للمؤتمر يمكن القول أننا حققنا عملا مهما، لكن ينبغي أن نتجنب اتجاهين كلاهما ضار الأول ويتمثل بالشعور بالرضا عن النفس وعكس الإيجابيات فقط، والثاني تضخيم الصعوبات وثغرات العمل مما يحول النقد الى جلد الذات، بل نحتاج الى تقييم متوازن الذي يشير الى الإيجابيات وهي كثيرة ويؤشر بنظرة أنتقادية الى الثغرات والصعوبات في العمل، ننطلق من الإيجابيات كونها جانب مشرق ونشحذ الهمم، وهذا شيء مهم جدا، وما أنجزناه لا بد من تحويله الى نشاط ملموس. فالبلاد اليوم تواجه أزمة حقيقية وتحتاج الى بديل يتجاوز نظام المحاصصة، ويخلق الظروف والشروط لبديل وطني ديمقراطي، ويضع الحلول التي تنطلق من مصالح البلاد العليا وليس من مصالح المتنفذين اليوم، فلا يوجد طرف قادر اليوم بمفرده أن يحل مشكلات البلاد، لذلك طرح الحزب فكرة المؤتمر الوطني الذي يتعين ان تشارك به كل القوى السياسية الحريصة على تطور العراق ومستقبله سواء كانت تلك الممثلة بالبرلمان او خارجه، وذلك انطلاقا من تحليل ملموس للاوضاع التي تمر بها البلاد كونها تواجه مشكلة بنيوية عميقة، وعجزت القوى المتنفذة عن بلورة حلول مقبولة لحلها لانها انطلقت من نظام المحاصصات وسعيها لتأبيده في حين البلاد تحتاج حقا الى بديل عابر للمحاصصات الطائفية والاثنية وخنادقها المتقابلة. لهذا فان القوى المتنفذة لا ترغب في الاقدام على مثل هذا الحل لانه يهدد نظام المحاصصات. واكد الحزب ان لا طريق للتغلب على المشكلات التي تواجهها البلاد إلا طريق الحوار والجلوس الى طاولة المفاوضات لدراسة الأسباب الحقيقية للأزمة، وغير ذلك فالمخاطر جدية وغير محمودة وخطيرة وعدم حلها سيرجح كفة الحلول غير الديمقراطية.

وبعد أستراحة قصيرة، كان للحضور أسئلتهم وأستفساراتهم، منها حول قطاع الخدمات وكيفية معالجة الحزب له، وحول المشروع الوطني للحزب والقوى الديمقراطية واليسارية الأخرى، وطرح سؤال عن تبني فكرة الحكم الذاتي للأقليات في الأماكن التي يتواجدون فيها، كما طلب من الرفيق توضيح عن آفاق الوضع الراهن والبديل، والموقف من الثقافة كونها جانب حساس لتقدم الشعوب، وأستفسار عن التركيبة الطبقية لمندوبي المؤتمر، وطالب أحد الحضور بضرورة تبسيط الوثائق للجماهير كي تستطيع أستيعاب وفهم البرنامج والتقرير السياسي للحزب، وأستفسار آخر عن تشخيص المؤتمر وتوجهاته لكيفية خوض الانتخابات المقبلة للوصول الى البرلمان.

وضمن الأسئلة المطروحة حول التجهيل الذي يمارس ضد شعبنا وكيفية النهوض بالواقع الثقافي، ولماذا لم يرفع المؤتمر شعار فصل الدين عن الدولة، وأستفسار عن علاقة وآلية العلاقة بين الحزبين الشيوعي العراقي والشيوعي الكردستاني، والموقف من الفيدرالية، وغيرها من الأستفسارات الأخرى، والتي أجاب عليها الرفيق بالتفصيل.

وكانت منظمة الحزب في السويد قد اقامت ندوة جماهيرية اخرى في مدينة غوتنبرغ يوم السبت 16 حزيران، تناول فيها الرفيق د. ياسر صالح وقائع المؤتمر التاسع للحزب والوثائق التي اقرها ومستعرضا آخر تطورات الوضع السياسي وموقف الحزب منها ورؤيته للحلول الملحة للخروج من الازمة المستفحلة الحالية.